

سياسة مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السورية الراهنة

الأستاذ/ بن عودة يوسف ،جامعة مستغانم

تاريخ الإيداع للمقال: 2017/05/10 ----- تاريخ قبول المقال: 2017/10/13

ملخص :

مجلس الأمن الدولي يعتبر من أهم الهياكل في هيئة الأمم المتحدة بحيث يباشر اختصاصه بحفظ السلم و الأمن الدوليين في حالة وقوع تهديد للأمن في المجتمع الدولي أو وقوع عدوان، بحيث أنه يسند و طبقا للمادة 39 من ميثاق الهيئة إلى نوعين من التدابير سلمية و عسكرية، كما و أنه قبل اتخاذ أي إجراء ينشط سلطته التقديرية في تكييف ما إذا كان الحدث الواقع يهدد الأمن الدولي و يشكل خطرا على المجتمع الدولي أو لا، بحيث تعتبر الازمة السورية الراهنة من اهم التحديات التي تواجه المجلس كونها دخلت عامها السابع ولا زالت بوادر انتهائها لم تلح في الافق رغم محاولاته العديدة الرامية لانتهائها.

الكلمات المفتاحية: هيئة الامم المتحدة، مجلس الامن، حق الفيتو، الازمة السورية.

Abstract :

The UN Security Council is one of the most important structures of the United Nations. So that it exercises its competence to maintain international peace and security in the event of a threat to security in the international community or aggression, In accordance with Article 39 of the Charter of the Commission, it shall be entrusted with two types of peaceful and military measures. It shall also exercise its discretion in adapting

whether the event in question threatens international security and constitutes a threat to the international community.

So that the current Syrian crisis is one of the most important challenges facing the Security Council since it entered its seventh year, and the signs of its end are still in sight despite its many attempts to end it.

Keywords :

United Nations, Security Council, veto power, the Syrian crisis.

مقدمة:

إزدادت المخاطر التي تقوم بتهديد حقوق الانسان في المجتمع الدولي مع مطلع القرن الحادي و العشرين من تهديد لأمن الدول و الشعوب و كذا الأشخاص، فأصبحت مسألة تحقيق الاستقرار الأمني و تعزيزه و كذا الحفاظ على السلام و القضاء على مصادر تهديد الأمن من أولويات الاهتمامات بالنسبة للدول و المنظمات الدولية المختصة بحفظه، و هذا نظرا لما للنزاعات المسلحة و التي من اهمها النزاعات الداخلية من تأثير على المجتمع الدولي و تهديد الانسانية جمعاء.¹

المجتمع الدولي قد عهد إلى مجلس الأمن هدف حفظ السلم و الأمن الدوليين و اعتبره نائبا عنه لردع العدوان و تحقيق الاستقرار الأمني الدولي و إعادة كل الحقوق إلى نصابها و ذلك أن هيئة الأمم المتحدة حولته سلطة استخدام القوة نيابة عن الدول الأعضاء فيها فضلا عن إصدار قرارات لتحديد أي الحالات تثير محلة بالأمن الدولي و تهدد استقراره.

¹ - بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.5.

أسندت المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين لمجلس الأمن فنصت المادة 24 منه على أن الهيئة تعهد إلى مجلس الأمن مختلف التبعات الرئيسية في أمور حفظ السلم و الأمن الدولي بحيث يعمل نائبا عنها في القيام بهذه الواجبات و ذلك حتى يتسم عمل الهيئة بالسرعة و الفعالية.¹

اندلعت مجموعة من الثورات المتتالية في الدول العربية مع مطلع عام 2011 أطلق عليها تسمية "الربيع العربي" بحيث كان لها تأثير كبير على تغيير أنظمة العديد من الدول منها مصر و تونس و ليبيا، و لكن على الرغم من تحقيق الانجازات في هذه الدول إلا أن هناك دول أخرى بقيت ثورتها عاجزة عن تحقيق هدفها بتغيير نظام الحكم، ففي سوريا رغم اندلاع الثورة منذ 2011 إلا أنها و حتى الوقت الراهن لازالت قائمة ولا زال هناك عدم استقرار أمني في المنطقة فلا نظام الحكم أحكم قبضته على إقليم البلاد و قضى على أنصار الثورة و لا الثوار أسقطوا الرئيس الحالي و نظام الحكم السائد.

من خلال ما تقدم إرتأينا أن تكون إشكالية بحثنا هذا متمثلة في: ما مدى نجاح سياسة مجلس الأمن تجاه إنهاء الأزمة السورية الراهنة؟

المبحث الأول: إجراءات تدخل مجلس الأمن لفض الأزمات الدولية

إن مجلس الأمن و حسب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة يختص في حفظ السلم و الأمن الدولي و مواجهة التهديدات التي تواجهه و ذلك منصوص عليه في ثلاث عشر مادة تبدأ من المادة 39 و تنتهي بالمادة 51 (المطلب الأول)، حيث ترك الميثاق للمجلس السلطة التقديرية في النظر ما

¹ - تنص المادة 24 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على

1- " رغبة أن يكون العمل الذي تقوم به "هيئة الأمم" سريعا و فعالا يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدولي و يوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

2- يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد "هيئة الأمم" و مبادئها و السلطات الخاصة المنحولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس و السابع و الثامن و الثاني عشر ...".

إذا كان الحدث الواقع يشكل تهديدا للسلم أو الإخلال به كما له حرية اتخاذ التدابير طبقا للمادتين 41 و 42 لغرض إعادة الاستقرار الأمني في المجتمع الدولي ككل (المطلب الثاني).¹

المطلب الأول: الأساس القانوني لمجلس الأمن بالتدخل في الأزمات الدولية

فالأساس القانوني الذي يخول للمجلس التدخل في الأزمات الدولية يمكن في القواعد التي تضمنها ميثاق هيئة الأمم و كذا الأعراف المتشكلة نتيجة السوابق التي و صل إليها عمل مجلس الأمن.

أولا: ميثاق الأمم المتحدة

اسند الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم و الأمن الدولي و التبعات الأساسية لهما و ذلك في المادة 1/24 منه، حيث اقر الميثاق أيضا أن المجلس حين ممارسته لاختصاصاته و واجباته فهو يعمل وفق المبادئ و المقاصد التي حددها أعضاء هيئة الأمم المتحدة²، إذ أن اختصاصاته تم تفصيلها في الميثاق حسب ما يلي:

أ- التدابير السلمية: و هذا منصوص عليه في الفصل السادس من الميثاق الذي يتضمن سلطات المجلس التي يمارسها جراء نزاع دولي يهدد الاستقرار الأمني في المجتمع الدولي، حيث أنه تم النص في المادة 23 على الوسائل التي يمكن للمجلس اللجوء إليها لحل النزاع سلميا، إذ جاء في الميثاق أيضا أن للمجلس مهمة تحديد الوسائل الملائمة و التي يراها كفيلة بحل النزاعات الدولية سلميا¹، كما ذكر الميثاق في المادة 37 أن للمجلس أن يوصي بما يراه مناسبا لحل النزاع الذي من شأنه تهديد السلم و الأمن الدوليين مع مراعاة أن بمقدوره اتخاذ موقف من أطراف النزاع بحيث يبين من هو المخطئ و من صاحب الحق كما له سلطة اتخاذ تدابير حسب ما يراه مناسبا دون التقييد بالوسائل المذكورة في المواد 33 و 36 من الميثاق.²

¹ - أنظر المادة 39 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945.

² - أنظر المادة 2/24 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945.

¹ - أنظر المادة 36 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945.

² - محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1992، ص.327.

ب- التدابير العقابية: إن ميثاق الأمم المتحدة استحدث نظاماً للأمن الجماعي و هو ذلك النظام المتضمن في الفصل السابع الذي خول للمجلس مهمة تحديد ما إن كان النزاع و استمراره يهدد الأمن الدولي و بالتالي تطبيق النصوص القانونية لوقف هذا التهديد، حيث أن المادة 41 منه نصت على اتخاذ التدابير التي لا يستخدم فيها القوة المسلحة و إنما عليه إصدار طلبات للدول الأعضاء في الهيئة بوقف العلاقات الاقتصادية و المواصلات و كذا قطع العلاقات الدبلوماسية، إذ أنه في حالة عدم الوصول لنتيجة بهذه الطريقة جاز له استعمال القوة¹ الجوية و البحرية و البرية و ما يلزم لحفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما، و يعتبر الحظر الجوي من أهم التدابير التي استخدمها المجلس في سياق ممارسته لسلطته بموجب الفصل السابع من الميثاق و ذلك كوسيلة لحماية المدنيين و حفظ الاستقرار الأمني الدولي.¹

ثانياً: العرف الدولي

يكون العرف كأساس قانوني لعمل مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين في حالة تكوين القاعدة العرفية من طرف هيئة الأمم المتحدة و كذا مجلس الأمن، أي مجموع القواعد الغير مكتوبة و التي تواتر العمل بها و ذلك يتضمن القرارات الصادرة و التي عمل على احترامها رغم أنها لم ترد في الميثاق و لم تستمد قوتها الإلزامية منه، إذ أنه من ضمن الشروط التي تكون في القاعدة العرفية:²

أ- القرار يكون مخاطب لمجموع أعضاء الهيئة: بحيث لا يجب أن يكون القرار مخاطب فقط لأطراف النزاع بل أن صياغته تعني جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

¹ - أنظر المواد من 42 إلى 47 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945.

¹ - حمزة طالب المواهرة، دور مجلس الأمن في إحالة الجرائم الدولية إلى محكمة العدل الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص.25.

² - أحمد عبد الله أبو العلا، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين، دار الجامعة الجديدة، ب.ب.ن، 2007، ص.ص.78-80.

ب- القرار يمثل معظم الاتجاهات في المنظمة: حيث يرى البعض أن التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة و التي تصدر بموافقة الكنتلتن الشرقية و الغربية تكون منشئة لمبادئ قانونية دولية و بالتالي نشوء عرف دولي، و عليه فان القرارات الصادرة من مجلس الأمن و الحائزة على موافقة مختلف الاتجاهات السياسية عليها و يتم التواتر على العمل بها تصبح عرفا يشكل أساس قانوني لعمل المجلس.

ج- تنفيذ القرار عمليا: و ذلك بتكرار صدوره في المناسبات المماثلة للتأكيد على أهمية تطبيقه من الناحية العملية.

المطلب الثاني: حق النقض كقاعدة للسيطرة على مجلس الأمن

لقد جاء في المادة 3/27 من الميثاق أنه لكي يصدر القرار من مجلس الأمن في مسألة موضوعية يترتب أن يصوت لصالحه تسعة أعضاء من بينهم الدول الخمسة الدائمة، و بالتالي في حالة عدم توافق الإيرادات للدول الخمس الدائمة تكون أمام استعمال حق الاعتراض الذي يمنع صدور هذا القرار.¹

إن حق الاعتراض أو النقض يظل محل انتقاد العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتباره وسيلة في يد الدول الدائمة العضوية للسيطرة على مجلس الأمن، و باعتبار هذا الأخير هو المهيمن على نظام الأمن الجماعي فانه يمكن القول أن هذه الدول الممتلكة لحق الفيتو هي التي تملك مفاتيح تشغيل هذا النظام، حيث أن عملية صنع القرار في مجلس الأمن قد تشكل حسب ما يلي:²

- أن مجموع الدول الدائمة العضوية لا تستطيع نظريا اتخاذ قرار معين لأنها لا تشكل الأغلبية اللازمة لصدور أي قرار في المسائل الموضوعية و الإجرائية.
- إن و ضع نظام الفيتو أدى إلى حماية الدول الدائمة و مصالح حلفائها.

¹ - محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص.338.

² - أحمد عبد الله أبو العلا، المرجع السابق، ص.225 - 226.

● باختيار المعسكر الاشتراكي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ذات نفوذ على أعضاء مجلس الأمن و بالتالي لها الحرية في الموافقة على أي قرار صادر من المجلس و التصرف فيه.

فترة الحرب الباردة كان فيها الصراع الإيديولوجي مسيطرًا على مجلس الأمن فكان استعمال حق الفيتو بكثرة من ابرز آثار هذه الحرب الامر الذي أدى إلى شلل فاعلية مجلس الأمن إذ أنه كان الشاغل الوحيد للدول العظمى في ذلك الوقت هو تجنب اتخاذ أي قرارات تتعارض مع مصالحها السياسية و الإستراتيجية فكانت تبحث دائما عن عراقيل تقف في وجه عمل المجلس، إلى أن صدور القرار الشهير "الاتحاد من اجل السلم" لموجب قرار الجمعية العامة رقم 377 بتاريخ 1950/11/03 الذي هدف إلى استعمال الجمعية العامة كبديل عن مجلس الأمن لعجزه في اتخاذ القرارات التي تهدد السلم و الأمن الدوليين.¹

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي و توجه العالم لأحادية القطب أثر في استعادة المجلس لدوره فأصبح من السهل تكييف النزاعات الدولية و كذا سهولة التدخل فيها كالتدخل في نزاع الصومال و هايتي ... الخ، و نرى عجز المجلس عن حل القضية الفلسطينية و إدانة إسرائيل رغم ما ترتكبه من خلافات في حق الشعب الفلسطيني و ذلك لان الولايات الأمريكية وراء كل الأعمال الإسرائيلية، و بالتالي يلاحظ أن مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة شهدت انخفاض في اللجوء إلى استخدام حق الفيتو، و ما يؤكد ذلك هو زيادة القرارات الصادرة من مجلس الأمن في مواجهة مختلف النزاعات الدولية التي شهدها العالم.²

¹ - عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي - التطور و الاشخاص، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة - الجزائر، 2007، ص.134.

² - حساني خالد، حدود السلطة التقديرية لمجلس الامن الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بم عكنون - جامعة الجزائر، 2009، ص.20.

يرى الدكتور "محمد السعيد الدقاق" أن حق الفيتو الممنوح للدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس يقصد به قيام إحدى هذه الدول أو بعضها بالاعتراض صراحة على القرارات، فلا يكفي أن تمتنع عن التصويت أو كذا التغيب عن الجلسة التي يتم فيها التصويت، وذلك للحيلولة دون صدوره.¹

المبحث الثاني: الأزمة السورية و أهم قرارات المجلس المتعلقة بها

أجرى الباحث السياسي "ريز إرليخ Reese Erlich" مع نهاية عام 2011 لقاء مع أحد القادة السوريين الناشطين حول قيام الثورة السورية فصرح قائلاً "في البداية لم تتعد مطالب المتظاهرين القيام بالإصلاح إذ كانت تتمثل في انتخابات حرة و حكومة برلمانية و حق التظاهر السلمي، إلا أن الحكومة ردت بعنف ضد المتظاهرين فادى هذا لتصاعد المطالب في غضون أسابيع لتصل إلى المطالبة بإسقاط الحكومة من أساسها".¹

تعتبر الأزمة السورية من اشد و أطول النزاعات الداخلية في القرن الحادي و العشرين كونها لا تزال مستمرة حتى الوقت الحالي بدون ظهور حتى بوادر حل لها يحتمل أن يكون في القريب العاجل (المطلب الاول)، و ذلك رغم محاولات تدخل مجلس الأمن الدولي في كثير من الأحيان بقرارات سعيًا منه للوصول إلى حل لهذه الأزمة (المطلب الثاني) التي غالبًا ما تتضارب فيها مصالح روسيا و حلفائها من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من جهة أخرى فتبقي المجلس عاجزًا عن إنهاء هذا النزاع الداخلي في سوريا.

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة السورية الراهنة

بدأت الأزمة السورية مطلع عام 2011 مع مظاهرات سلمية كانت قريبة من تلك التي حدثت في الدول العربية الأخرى بهدف المطالبة ببعض الحقوق البسيطة التي تعتبر من أساسيات حيات كريمة

¹ - محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص.342.

¹ - ريز إرليخ ترجمة رامي طوقان، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية و ما على العالم أن يتوقع، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، 2015، ص.6.

للأفراد، بحيث أن الشعب السوري تأثر بما يعرف بالربيع العربي في محاولة لتغيير الأوضاع المزرية التي يعيشها في مختلف مجالات الحياة؛ فانطلق الاحتجاجات من محافظة "درعا"¹ التي يغلب عليها الطابع الريفي و بذلك فقد اعتبرت من أكثر المناطق المتضررة جراء الضغط الاقتصادي الذي أصاب سوريا فادى هذا لحراك شعبي صغير مندد بالنظام و مطالباً إياه بتحسين الأوضاع المزرية، إلا أن الرد من طرف الأمن كان بالمعاملة القاسية و الاضطهاد لهذه الفئة المتظاهرة المطالبة بحقوقها فتسارعت بذلك وتيرة الاحتجاجات لتنتشر في عدد من المناطق السورية التي انفجرت بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية نتيجة السياسة الاقتصادية الفاشلة التي يتبعها النظام السوري.²

منطقة درعا رغم كونها لا تعتبر منطقة ذات سمعة سيئة في التمرد فيما مضى إلا أن السلطات الأمنية و الأعيان الذين يعتبروا أقارب للرئيس "بشار الأسد" تعاملوا بوحشية و غطرسة و اضطهاد شديد موجه نحو الجماهير التي خرجت للمطالبة بالإفراج عن الأطفال الذين أسروا جراء خروجهم للمظاهرات ضد نظام الحكم.³

تضاربت العديد من الأصوات في المجتمع الدولي حول الأزمة السورية بين مؤيد و معارض، فالولايات المتحدة الأمريكية واجهت تناقضات كبيرة فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية كون الأزمة فيها تؤثر على منطقة الشرق الأوسط ككل، فالنظام الأمريكي يرد بسط يده على إقليم سوريا لغرض تحقيق إستراتيجيته التوسعية في المنطقة و لحماية إسرائيل فضلاً عن التمركز القريب من روسيا، لكن المعارضة السورية على يقين أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد استبدال الرئيس

¹ درعا هي محافظة جنوبية تقع جنوب سوريا بالقرب من الحدود الأردنية و هي تعتبر من أقدم المدن العربية كانت سابقاً تدعى محافظة الحوران، اعتبرت عام 2010 محافظة خالية من الأمية كون شعبها يتمتع بالثقافة و تكوين و تعليم ممتازين.

² د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو - سياسية لازمة 2011، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت - لبنان، 2012، ص.204.

³ - Fabrice BALANCHE, Syrie : Guerre Civile et Internationalisation du Conflit, Revue Euro Orient – Université Lyon 2, N.41, France, 2013, P.17.

السوري "بشار الأسد" بشخص يعمل لصالحها في المستقبل مثل ما فعلت في العراق و أفغانستان من قبل، إذ صرح أحد قيادي الإخوان المسلمين قائلاً "لم يدعم الأمريكيون أحد بالقوة الكافية بعد لأنهم لا يزالون يبحثون عن مصلحتهم في المستقبل".¹

روسيا و من جانبها فقد دعمت النظام السوري منذ خسارة السوفيات لمصر في سبعينيات القرن الماضي إذ قامت بتقديم دعمها إلى الرئيس "حافظ الأسد" بين عامي 1982 و 1984 لتمكينه من الصمود في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها، فخسارة سوريا تعني انهزام روسا ضد أمريكا في منطقة الشرق الأوسط ككل² و لذلك فقد اعتبرت من اشد المعارضين للتدخل في الأزمة السورية فضلاً عن دعمها للنظام السوري القائم، و ذلك يعود لمجموعة من الأسباب تتمثل أهمها في:

- المصالح الاقتصادية المتمثلة في أن روسيا لديها العديد من الاستثمارات و المشاريع في سوريا فضلاً عن الاتفاقيات في مختلف المجالات و خاصة مجال التسليح.

- ردع السيطرة الأمريكية الكاملة في منطقة الشرق الأوسط و بالتالي فهو صراع القوى الدولية على إقليم سوريا قائم بين روسيا و حلفائها و الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها.

اتسم موقف الصين برأي مساند لروسيا فيما يتعلق بالأزمة السورية، حتى أنها استعملت حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن في العديد من الأحيان منها ما منع فرض عقوبات على النظام السوري و منها ما منع التدخل العسكري في الأراضي السورية كون ذلك يعتبر مقدمة للسيطرة الغربية عليها، و استندت بذلك أن مجمل القرارات تتنافى مع مبدأ احترام سيادة الدول و عدم التدخل في شؤونها التي هي من صميم سلطاتها الداخلي.

إيران بدورها تعمل على دعم نظام "بشار الأسد" لنفس الأسباب الروسية التي أهمها ردع السيطرة الأمريكية الحامية لإسرائيل في المنطقة على سوريا و بالتالي تركز إسرائيل بقرب حدودها الأمر الذي

¹ - ريز إرليخ ترجمة رامي طوقان، المرجع السابق، ص.9.

² - د. جمال واكيم، المرجع السابق، ص.209.

يعتبر تهديد دائم لها، فضلا عن ذلك هناك الجانب الديني فالنظام السوري هو عبارة عن نظام علوي أي ذو توجه شيعي و بالتالي فايران لا تريد أن تخسر حليف ذو طابع ديني في المنطقة؛ بينما جامعة الدول العربية فقد انتقدت ولا زالت تنتقد النظام السوري و الجرائم التي يرتكبها في حق شعبه إلا أن الدول العربية مجرد دول ضعيفة في الساحة الدولية لا يمكنها التأثير بقراراتها أو بتنديدها تجاه المواقف و الأزمات الدولية.

بداية تفاقم الأزمة في سوريا بتاريخ 21 أوت 2011 في مقابلة بثتها القناة الرسمية أعلن الرئيس السوري إصلاحات الدستور المصممة لتلبية تطلعات الشعب، بحيث يتوفر هذا الدستور على احتكار الحزب الحاكم للحياة السياسية السورية و إجراء انتخابات تعددية لرئيس الجمهورية كل سبع (7) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و هذا الحال لا ينطبق إلا من عام 2014 بتجاهل الولايات السابقة التي قام بها "بشار الأسد".¹

الأزمة السورية دخلت في مرحلة جديدة مع بداية عامها الثالث، إذ انه بتاريخ 21 أوت 2013 تم استعمال الأسلحة الكيميائية في منطقة "الغوطة" جنوب شرق دمشق و التي تسببت بمقتل حوالي 500 شخص ثلثهم من الأطفال فتضاربت بدورها الاتهامات بين النظام السوري و المعارضة الأمر الذي ابقى المجتمع الدولي في حيرة إلى أن خمدت مشاعر الشعوب الغاضبة²، و بقيت المنظمات و المؤسسات الدولية تحقق في المهجمة الكيميائية حتى نهاية 2013 و لكن التصادم الدولي حول الأزمة ابقى كل الأمور في حالة استقرار.

¹ - Fabrice BALANCHE, Op.cit, P.22.

² - أصدر البيت الأبيض تقريرا حكوميا عن الحادثة ورد فيه انه تم قتل 1500 شخص بالأسلحة الكيميائية التابعة للجيش السوري إذ أن المعارضة لم تستخدمها، بينما منظمة "هيومن رايس ووتش" Human Rights Watch حلت القضية بشكل مستقل مستخلصة أن الصواريخ قد أطلقت من "جبل قاسيون" و هو ابرز موقع عسكري في دمشق و لكن فيما يخص الضحايا فكان بين 250 و 500 بتصريحات منظمة "أطباء بلا حدود" و المخابرات البريطانية، لمزيد من التفاصيل أنظر: ريز إرليخ ترجمة رامي طوقان، المرجع السابق، ص.93-97.

عام 2014 لم تتغير فيه الأوضاع السياسية المتعلقة بالأزمة السورية بحيث أن أهم الأحداث التي وقعت تمثلت في:¹

- الانتخابات الرئاسية التي أعطت "بشار الأسد" ولاية جديدة لمدة سبع (7) سنوات.
- استقالة المبعوث الأممي لحل القضية السورية "الأخضر الإبراهيمي" و تعيين مكانه الدبلوماسي "ستيفان دي ميستورا Staffan de Mistura".

- تحرك روسيا لدفع المفاوضات بين الحكومة السورية و المعارضة لأول مرة بقيادة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين Vladimir Putin" بعدما كانت سابقا من طرف وزير الخارجية الروسي.

شهد عام 2015 تغييرا جديدا في سياسة روسيا تجاه الأزمة السورية فقد تطور بالتدخل العسكري عن طريق القصف الجوي الداعم للجيش السوري ضد بعض مناطق سيطرة المعارضة في أكتوبر بعدما كانت مكثفية بدعم النظام السوري سياسيا و دبلوماسيا قبل ذلك، و استمر هذا الحال عام 2016 حيث اعتبرت مدينة "حلب" السورية المتضرر الأكبر من هذه العمليات بحيث أصابها خراب شبه كلي، كما شهدت الأحداث قيام تركيا بعملية "درع الفرات"² التي سعت بما للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام "داعش" على طول حدودها مع سوريا.

توالت الأحداث عام 2017 بتفاقم النزاع في سوريا التي أضحت محط لصراع القوى الكبرى على إقليمها، إذ انه بتاريخ 4 أبريل تعرضت مدينة "خان شيخون" لقصف باستعمال أسلحة كيميائية أدت إلى قتل أكثر من 100 شخص و إصابة حوالي 500 آخرين غالبيتهم من الأطفال، و حتى

¹ - مينا العربي، أحداث العام 2014: سوريا عام من التراوح السياسي من دون نتائج، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 13179، 28 ديسمبر 2014،

<http://aawsat.com/home/article/253041> /أحداث-العام-2014-سوريا-عام-من-التراوح-السياسي-من-

دون-نتائج

² - عملية درع الفرات هي عبارة عن تدخل عسكري تركي في سوريا بمبارك على طول الحدود بينهما لغرض القضاء على الجماعات الإرهابية التي منها الجماعات الكردية و تنظيم داعش.

الوقت الراهن و رغم الاتهامات الموجهة إلى الحكومة السورية بأنها صاحبة القصف إلا أنها ردت بالنفي داعية المجتمع الدولي للتحقيق معربة أنها لا تمتلك أي ترسانة من الأسلحة الكيماوية؛ و لأول مرة بهجوم أمريكي انفرادي على سوريا بتاريخ 7 أبريل قامت القوات البحرية الأمريكية من البحر المتوسط بقصف "مطار الشعيرات" بمدينة حمص السورية و التابع للنظام السوري مصرحة بأنه رد فعل على الهجوم الكيماوي التي قامت به هذه القاعدة العسكرية المقصوفة.

المطلب الثاني: قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتسوية الأزمة السورية

عملت روسيا و الصين منذ بداية الأزمة السورية على تعليق مختلف المشاريع الغربية المتعلقة بها و ذلك عن طريق استعمال "حق النقض" الذي تجسد في 4 أكتوبر 2011 و 4 فيفري 2012 بمعاقة النظام السوري على الاضطهاد الموجه ضد الشعب¹، و بالتالي فمجلس الأمن الدولي لم يتحرك فعليا تجاه القضية السورية إلا بعد مرور أكثر من سنة على بداية الأحداث بحيث كان أولى قراراته بهذا الشأن القرار رقم 2042 بتاريخ 14 أبريل 2012 الذي أدان فيه الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان التي ترتب عنها موت آلاف من الأشخاص السوريين من جانب السلطات السورية و الجماعات المسلحة مشيرا إلى وجوب محاسبة المسؤولين عن ذلك و مشددا على الحكومة تنفيذ مجموعة من الالتزامات تجاه المراكز السكانية تمثلت في:

- أ- وقف تحركات القوات المسلحة.
- ب- وقف استخدام الأسلحة الثقيلة التي يترتب عنها دمار كبير.
- ج- بدء سحب الحشود العسكرية من تلك المراكز و حولها إضافة إلى وقف أعمال العنف.

¹ - إشارات الفيتو الروسي الصيني و دلالاته، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، 3 مارس 2014،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/3>/إشارات-الفيتو-الروسي-الصيني-

كما جاء في نفس القرار السماح لموظفي الهيئات الإنسانية الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة وفقا لأحكام القانون الدولي و المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية فضلا عن ضرورة الإنشاء الفوري لبعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في سوريا لرصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف المتقاتلة، الأمر الذي تجسد بشكل أولي لمدة تسعون (90) يوما تحت قيادة رئيس للمراقبين العسكريين الغير مسلحين المتشككين من ثلاثمائة (300) فرد متمركزين على أرض الواقع لغرض توطيد وقف العنف.¹

استعملت كل من روسيا و الصين "حق النقض" للمرة الثالثة بتاريخ 18 جويلية 2012 ضد مشروع قرار يهدد بفرض عقوبات على النظام السوري حالة عدم توقفه عن استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، فبقى يصدر قرارا كل فترة زمنية يتعلق إما بتجديد ولاية لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة لفض الاشتباك في سوريا و إما متعلق بالتنديد بأعمال العنف الواقعة و ضرورة وقفها من طرف السلطات السورية و الجماعات المعارضة لها.

تطرق المجلس إلى كون سوريا منظمة منذ 1968 إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة و للوسائل البكتريولوجية، إذ رحب بإنشاء الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لغرض التحقيق في مزاعم الأسلحة الكيماوية في سوريا جراء الأحداث التي وقعت في 21 أوت 2013، إذ انه أذان قتل المدنيين عن طريق القصف الكيماوي و أصر على ضمان القضاء الكلي لبرنامج سوريا للأسلحة الكيماوية بالعمل وفق إطار ما تحدده منظمة حظر الأسلحة الكيماوية من تعليمات و تكليف موظفين و قرارات.¹

تنديدا بما بلغته أعمال العنف من شدة جاء القرار رقم 2139 المؤرخ في 22 فيفري 2014 لتبيان انه تم قتل ما يزيد عن 100 ألف شخص من بينهم أكثر من 10 آلاف طفل فضلا عن تدهور

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2043 المتعلق بإنشاء لجنة مراقبة للأمم المتحدة في سوريا، المؤرخ في 21 أبريل 2012.

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2118 المتعلق بالشرق الأوسط، المؤرخ في 27 سبتمبر 2013.

الحالة الإنسانية لملايين المدنيين الأمر الذي يؤدي لزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، كما جاء القرار في مجمله لضرورة الحث على وصول المساعدات الإنسانية و الطبية إلى جميع المناطق السورية؛ و بعد حوالي ثلاثة (3) أشهر بتاريخ 23 ماي قامت روسيا و الصين باستعمال رابع حق النقض ضد مشروع قرار ينص على إحالة ملف الجرائم المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية مشيراً بعد ثلاثة (3) سنوات من بداية الأزمة السورية أن الحالة الإنسانية المتدهورة فيها تشكل تهديداً للسلم و الأمن الدوليين.¹

مجلس الأمن و طوال عام 2015 اكتفى بإدانة الاستخدام المفرط للمادة الكيميائية المسماة "الكلور" في الأراضي السورية معرباً عن قلقه انتهاك القرار 2118 و اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تعتبر سوريا طرفاً موقفاً عليها، إذ أشار للتأكيد إلى ضرورة عدم استخدام الجمهورية العربية السورية لأي سلاح كيميائي أو استحداثه أو حيازته و نقله²، بينما عام 2016 فقد انطلق ببداية متفائلة بحيث تم الدخول في محادثات بشأن عملية الانتقال السياسي في 29 جانفي بفضل المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة و فريق دولي بزعامة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية لغرض وقف أعمال القتال¹ التي لم يطل الأمر حتى ازدادت في التفاقم خاصة في مدينة "حلب" التي وضع لها مشروع لوقف إطلاق النار فيها و لكنه قوبل بحق النقض من روسيا في 8 أكتوبر.

بعد شهرين بتاريخ 5 ديسمبر 2016 استعملت روسيا و الصين "حق نقض" مزدوج ضد مشروع قرار ينص على وقف الهجمات بين جميع الأطراف و هدنة لمدة سبعة (7) أيام لغرض إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة جراء استمرار تدهور الحالة الإنسانية بها و خاصة في مدينة

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2165 المتعلق بالشرق الأوسط، المؤرخ في 14 جويلية 2014.

² - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2209 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 6 مارس 2015؛ أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2235 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 7 أوت 2015.

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2268 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 26 فيفري 2016.

"حلب" التي أصبح أعداد كبيرة من سكانها بحاجة لعمليات الإجلاء و تقديم المساعدة الإنسانية المستعجلة.¹

الأوضاع لم تستقر عند هذا الحد فيما يتعلق بالأزمة السورية، ففي 12 أبريل 2017 تم استعمال "حق النقض" من طرف روسيا للمرة الثامنة في القضية السورية و ذلك ضد مشروع قرار للتحرك بسبب الهجوم الكيميائي الذي استهدف مدينة "خان شيخون" السورية، إذ أن هذا "الفيتو" منع حتى إجراء تحقيق شامل في هذا الهجوم الذي حسب اغلب الآراء الدولية هو من فعل النظام السوري.

الخلاصة:

يعتبر مجلس الأمن السلطة التنفيذية للأمم المتحدة كونه صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم و الأمن الدوليين التي تتسم القواعد المنظمة لهذا المبدأ بالسمو عن غيرها من القواعد، و لعل ما يدفنا لقول ذلك هو ما ورد في أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي حول لمجلس الأمن اتخاذ مجمل التدابير القسرية لغرض حماية حقوق و حريات مختلف فئات الأفراد و حفظ السلم و الأمن في المجتمع الدولي ككل حتى تلك الإجراءات التي يتم فيها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

يرى بعض الباحثين أن سياسة مجلس الأمن الدولي وضعت لحماية أمن الدول و شعوبهم من الأخطار المهددة لحقوقهم و حرياتهم، و تكون استجابة المجلس بالتدخل في حالات قيام هذه التهديدات بحيث أن إستراتيجية تحقيق الأمن في المجتمع الدولي لا تكون فقط وقت وقوع النزاع بل تتعداها لتوفير الوقاية من الخطر و تحقيق ظروف مواتية لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية و بذلك الهدف لتحقيق الأمن الإنساني بأوسع معانيه.

تدخل مجلس الأمن لحفظ السلم و الأمن الدوليين و تحقيق حماية شاملة لحقوق و حريات الأفراد تدعم تحقيق التنمية الدولية فالسياسي "روبرت مكنمارا Robert Strange McNamara"

¹ - أنظر قرار مجلس الأمن S/RES/2328 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 19 ديسمبر 2016.

يرى انه كلما تحقق أمن الأفراد و استقرارهم تقدمت التنمية، إذ تطرق في كتابه "جوهر الأمن" للتركيز على الجوانب الاقتصادية باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إضافة إلى مختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية الأخرى.

أهم نتيجة يمكن التوصل إليها من خلال بحثنا هذا انه و رغم مختلف السلطات الممنوحة لمجلس الأمن الدولي في إطار حل النزاعات ذات الطابع الداخلي إلا انه و حتى الوقت الراهن يبقى عاجزاً حتى عن إصدار قرار صريح صارم ضد أي جهة تقوم بخرق القوانين الدولية مثل الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيماوية المحظورة دولياً من طرف النظام السوري تجاه المعارضة و المدنيين السوريين.

قائمة المراجع:

أ/ باللغة العربية:

1/ الكتب:

- بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
- أحمد عبد الله أبو العلا، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين، دار الجامعة الجديدة، ب.ب.ن، 2007.
- عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي: التطور و الاشخاص، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة - الجزائر، 2007.
- ريز إرليخ ترجمة رامي طوقان، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية و ما على العالم أن يتوقع، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، 2015.

- د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو - سياسية لازمة
2011، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت - لبنان، 2012.
- 2/ الرسائل الجامعية:
- حمزة طالب المواهرة، دور مجلس الأمن في إحالة الجرائم الدولية إلى محكمة العدل الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- حساني خالد، حدود السلطة التقديرية لمجلس الامن الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009.
- 3/ الصكوك الدولية:
- أ- المواثيق الدولية:
- 1- ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.
- ب- قرارات مجلس الامن:
- قرار مجلس الأمن S/RES/2118 المتعلق بالشرق الأوسط، المؤرخ في 27 سبتمبر 2013.
- قرار مجلس الأمن S/RES/2165 المتعلق بالشرق الأوسط، المؤرخ في 14 جويلية 2014.
- قرار مجلس الأمن S/RES/2209 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 6 مارس 2015.
- قرار مجلس الأمن S/RES/2235 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 7 أوت 2015.
- قرار مجلس الأمن S/RES/2268 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 26 فيفري 2016.
- قرار مجلس الأمن S/RES/2328 المتعلق بسوريا، المؤرخ في 19 ديسمبر 2016.

➤ قرار مجلس الأمن S/RES/2043 المتعلق بإنشاء لجنة مراقبة للأمم المتحدة في سوريا، المؤرخ في 21 أبريل 2012.

II / باللغة الفرنسية:

➤ Fabrice BALANCHE, Syrie : Guerre Civile et Internationalisation du Conflit, Revue Euro Orient – Université Lyon 2, N.41, France, 2013

II / المواقع الالكترونية:

➤ مينا العربي، أحداث العام 2014: سوريا عام من التراوح السياسي من دون نتائج، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 13179، 28 ديسمبر 2014، <http://aawsat.com/home/article/253041> أحداث-العام-2014-سوريا-عام-

من-التراوح-السياسي-من-دون-نتائج

➤ إشارات الفيتو الروسي الصيني و دلالاته، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، 3 مارس 2014،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/3> إشارا

ت-الفيتو-الروسي-الصيني-ودلالاته